مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

تطوير وتقنين مقياس لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى والاجتماعى بالتطبيق على قرية سلامون القماش بمحافظة الدقهلية

مى محمد السيد الإمام*

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

إستهدفت الدراسة تحقيق الآتى:إعداد مقياس لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشكل عام وتقنين هذا المقياس.وقد أجريت هذه الدراسة بقرية سلامون القماش محافظة الدقهلية ، على عينة بلغ حجمها 240 إمرأة معيلة، وإعتمدت على أداة الاستبيان فى جمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هى: أن مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشكل عام يتكون من ثلاثة أبعاد هى: بعد الوعى والإدراك ، بعد المهارة وبعد المشاركة والإنجاز ، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة إسهام الأبعاد الثلاثة فى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى كانت 0.63 ، 0.22 ، 0.15 على الترتيب. وفى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى كانت 0.22 ، 0.19 ، 0.59 على الترتيب، كما بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ومعامل الصدق الذاتى لمقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى 0.78 ، 0.88 وللتمكين الاقتصادى 0.82 ، 0.90 ، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المقياس بإستثناء بعد المهارة بين جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى. كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة الآتية تؤثر تأثيرا معنويا فى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى: على رأسها درجة رأس المال الاجتماعى ، وكانت نسبة التباين المفسر 48% من جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى ، وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة متغيرات مستقلة تؤثر تأثيرا معنويا فى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى: على رأسها إمتلاك المرأة الريفية المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ، وكانت نسبة التباين المفسر لهذه المتغيرات 41% من جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى.

الكلمات الدالة: التمكين ، والتمكين الاقتصادى ، الجاهزية للتمكين ، رأس المال الاجتماعى

المقدمة

يعتبر تناول أدوار المرأة الريفية مطلبا أساسيا فى عملية التنمية الريفية وأحد الأسس والمبادئ التى ترتكز عليها عملية التنمية. فالمرأة تمثل قطاعا هاما من قطاعات المجتمع السكانية ومعنى إهمال مشاركة المرأة فى كافة عمليات ومراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية سوف يلحق الضرر بالمجتمع.

وتلعب المرأة الريفية أدوارا إقتصادية هامة فى كافة المجتمعات ، هذا بالإضافة إلى أنشطتها الأسرية والمنزلية الأخرى غير المأجورة وهناك وعى زائف مفاده أن المرأة الريفية ينظر إليها على أنها قعيدة المنزل ولا تشارك فى العمل ولا الأنشطة التنموية ، وهى بذلك تعد عقبة فى سبيل التنمية. (الإمام ، 2017، ص 398) ، إلا أنه بحلول السنوات الأخيرة أمكن رصد عدد من الملاحظات التى تتعلق بأوضاع المرأة المهنية منها نمو عدد العاملات فى مجال الصناعة والتجارة بصورة مطردة ، مزاولة المرأة لكافة الأعمال التى يقوم بها الرجال فى جميع أقسام النشاط الاقتصادى وإن كانت النسب غير متساوية ، كذلك تغير فى أنماط الحياة التقليدية التى تعيشها المرأة ، وأخيرا سيطرة النظرة إلى المرأة بإعتبارها أقدر على العمل فى مشروعات الخدمات بدرجة أكبر منها فى الأنشطة الإنتاجية.

على الجانب الآخر فإن هناك أنواعا من المرأة يقمن بأدوار أكثر من ذلك بل يتميزن بشمولية الأدوار التى يقمن بتنفيذها ، ويقصد بذلك المرأة المعيلة. والمقصود بالمرأة المعيلة كما أشار إليها "إبراهيم" (1994 ، ص 307) من تصنيف قانون التضامن الاجتماعى والإغاثة المصرى رقم 87 لسنة 2000 حيث حددها القانون فى فئات هى: الأرملة ، المطلقة ، مهجورة العائل ، زوجة المسجون ، زوجة عاجز ، زوجة شيخ ، زوجة مريض ، أو إبنة مريض. والملاحظ فى هذا التصنيف أن معظم الأدوار التى تقوم بها المرأة المعيلة هى الأدوار الاقتصادية والأدوار الاجتماعية.

وتحتاج المرأة المعيلة الآن إلى دعم الثقة بنفسها وتعزيز الشعور لديها بأنها تمتلك القدرة على حل المشكلات لذا وجب العمل على منحها التقدير والاعتزاز فى أعمالها ومواجهة أزمات حياتها هى وأسرتها. كما يجب على الدولة السعى نحو تعليم المرأة المعيلة المهارات اللائقة للعمل ومنح القروض والتسهيلات لحصولها على عمل كى تتفادى الشعور بالوحدة والكآبة والقلق ، كما أن ذلك يوفر النظرة السليمة لها من قبل المجتمع. (إيمان عبد العال ، 2006 ، ص87)

وتعتبر المرأة المعيلة ظاهرة عامة تنتشر فى معظم بلدان العالم وبنسب متفاوتة ، وهناك نسبة كبيرة من المشروعات التى يمولها الصندوق الاجتماعى للتنمية تقوم بإدارتها سيدات ورغم أن الزوج يكون موجودا داخل الأسرة إلا أن المرأة هى التى تعول الأسرة. وعلى ذلك يمكن القول بأن المرأة تواجه ظروفا إجتماعية وإقتصادية بالغة الصعوبة تحتاج لمساعدة من حولها من أفراد ومؤسسات. (منال محمود ، 2004 ، ص205)

وعلى سياق آخر تلعب المرأة الريفية خاصة المعيلة أدواراً متعددة داخل المنزل وخارجه فهى تقوم بأدوار داخل المنزل مثل دورها كزوجة ، ودورها كأم ، ودورها كربة منزل ، أما أدوارها خارج المنزل فهى تقوم بأدوار متعددة مثل دورها كإمرأة عاملة بالقطاع العام أو القطاع الخاص ، أو دورها فى إدارة مشروع خاص بها أو مشاركة مع أحد ، وهذه الأدوار جميعها ومعظمها غير مقدر ماليا ينتج عنها ما يسمى صراع الأدوار فهى تبذل مجهودات كبيرة فى مجالات متباينة لصالح أسرتها وهذه الأدوار فى أغلبها أدوار إجتماعية وإقتصادية تساعدها على التمكين الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى ذلك فإن الدراسة الراهنة سوف تركز على دراسة مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة حتى تكون مؤهلة لكل من التمكين الاقتصادى والاجتماعى.

مشكلة الدراسة:

تلعب المرأة الريفية المعيلة أدوارا عديدة داخل الأسرة وخارجها ، كما أنها تتحمل إعالة أفراد أسرتها لأسباب منها هجرة الزوج أو وفاته أو الطلاق وغير ذلك ، وهى تتحمل عبء توفير الموارد المالية لمقابلة إحتياجات الأسرة ، وعلى الرغم من قيام المرأة الريفية المعيلة بأداء أدوار متعددة لمواصلة الإنفاق وبذل الجهود اللازمة لإشباع الاحتياجات إلا أنها تسعى فى ذات الوقت لتجهيز نفسها للتمكين الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع حيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة لتمكين المرأة فإن عدم جاهزية المرأة نفسها لهذا التمكين يعد أحد أهم أسباب عدم التمكين ، وتحتاج جاهزية المرأة الريفية المعيلة إلى توفر ثلاثة أبعاد رئيسية هى: الوعى والإدراك لقضايا المجتمع فى المجالات المقصودة ، أما البعد الثانى فهو المهارات الفكرية واللفظية والحركية التى تميزها فى أداء الدور المنوط بها فى المجالات الاقتصادية ، أما البعد الثالث فيتعلق بالمشاركة والإنجاز وإندماج المرأة الريفية المعيلة فى قضايا المجتمع ، وهذه الأبعاد الثلاثة تعبر عن الإجابة على عدة تساؤلات هى:كيف يمكن قياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة؟ وما هى الفروق بين أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى؟ ، وماهى العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة لكل من التمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى كل على حده؟.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: maielemam80@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.161860

1-إعداد مقياس لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشكل عام وتقنين هذا المقياس.
2-التعرف على الفرق بين أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة لكل من التمكين الاقتصادى والتمكين الاجتماعى.
3-تحديد العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.
4-تحديد العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى

مفهوم المرأة المعيلة:

حظى موضوع دراسة المرأة المعيلة بالكثير من الاهتمامات فى دول العالم ، إلا أن مفهوم المرأة المعيلة لم يتم التأكيد على مفهوم موحد ودقيق للمرأة المعيلة.

وقد أوضحت "نادية حليم" (2001 ، ص5) أنه بالرغم من عدم الاتفاق على مفهوم المرأة المعيلة إلا أن أغلب الدراسات التى تعاملت مع المرأة المعيلة أوضحت أنه مفهوم يعبر عن السيدات اللاتى يتولين مهمة الإنفاق المادى الكلى على الأسرة ، واللاتى تعانى الشريحة الأكبر منهن مشكلات إقتصادية فى المقام الأول ويندرج تحته فئات الأرامل ، المطلقات المهجورات واللاتى لم يتزوجن ولكنهن يتحملن مسئولية رعاية أخواتهن ووالديهن المرضى أو المسنين ، والأزواج المرضى أو المعاقين أو المجندين أو المسجونين. وهناك تعريف آخر للمرأة المعيلة قدمته "هبة الخولى" (2002 ، ص50) بأنها المساهم الاقتصادى الرئيسى فى دخل الأسرة ، وهى أيضا الممثل القانونى والاجتماعى لأسرتها فى المجتمع بمعنى أن الفئات التى تعتبر معيلة لأسرة لاتنحصر فى الأرامل والمطلقات والنساء غير المتزوجات أو المهجورات فحسب وإنما تتسع لتشمل زوجات العاطلين عن العمل ، زوجات المعاقين ، زوجات المدمنين ، زوجات المتزوجين بأكثر من زوجة ، زوجات الأرزقية أو السيدات اللاتى تساهمن بقدر أكبر فى دخل الأسرة (المعيلات العاملات).

وقد أوردت الأمم المتحدة United Nations (1997,P.9) تعريفا للنساء المعيلات لأسر على أنهن النساء المسئولات ماليا عن أسرهن والأساسيات فى صنع القرار وإدارة الأسرة نيابة عن رئيس الأسرة الذكر الغائب وهن المساهم الاقتصادى الرئيسى.

كما أوضحت الأمم المتحدة United Nations (1998,P.18) فى تعريفا آخر للمرأة المعيلة على أنها تلك المرأة التى تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية أدت بها أن تكون المسئولة عن إعالة أسرتها كالمطلقات والأرامل وزوجات المسجونين والمدمنين. كما قدم Naruan (2000,P.202) تعريف للمرأة المعيلة بأنها تلك المرأة التى تتحمل إعالة أفراد أسرتها وذلك لعدة أسباب منها هجرة الزوج أو وفاته أو الطلاق. وعلى ذلك فالمرأة المعيلة إجرائيا هى واحدة من اللاتى تم ذكرهن فى المفهومات السابقة.

تصنيف المرأة المعيلة:

أما عن تصنيف المرأة المعيلة فقد أوردت "إيمان بيبرس" (2002 ، ص72) الفئات الآتية: الأرامل ، المطلقات ، الزوجات المهجورات ، زوجات عاطلين عن العمل ، زوجة أرزقى (لايعمل بإنتظام) ، زوجات مدمنى الكحول والمخدرات اللذين لاينفقون على الأسرة ، الزوجة الثانية لرجل متزوج بزوجة أولى ، زوجات مرضى أو مصابين بالعجز ، الزوجات اللاتى يساهمن مساهمة أكبر فى دخل الأسرة ، والنساء اللاتى لم يسبق لهن الزواج.

ويعتبر هذا التصنيف أكثر شمولا وواقعية حيث أضاف فئات جديدة لم يشملها قانون الضمان الاجتماعى المصرى الذى سبق بيانه فى مقدمة الدراسة.

كما حددت "شيرين صباح" (2002 ، ص87) التصنيف الآتى للمرأة المعيلة:

- **طبقا للحالة الاجتماعية:** متزوجة ذات أو بدون أولاد وتشمل مهجورة العائل ، زوجة المريض ، زوجة الشيخ ، زوجة أرزقى ، زوجة متزوج بأخرى ، زوجة مدمن ، زوجة موظف محدود الدخل ، يضاف إلى ذلك الأرملة والمطلقة ، والآنسة التى لم يسبق لها الزواج.
- **طبقا لوجود الأبناء بالأسرة:** وتشمل إمرأة معيلة ذات أولاد أو بدون أولاد.
- **طبقا للمساهمة فى النشاط الاقتصادى (الدخل الشهرى للأسرة):** وتشمل مساهمة رئيسية فى الأسرة ، ومساهمة بشكل ثانوى بالأسرة.
- **طبقا للحالة العملية:** وتشمل إمرأة معيلة عاملة فى قطاع العمل الرسمى ، إمرأة معيلة عاملة فى قطاع العمل غير الرسمى ، إمرأة عاملة تعمل بعمل غير محدد ، إمرأة معيلة تدير مشروع خاص لحسابها ، وإمرأة معيلة غير عاملة أو ربة منزل.
- **طبقا للمستوى التعليمى:** وتشمل ، أمية ، حاصلة على الابتدائية ، حاصلة على الاعدادية ، حاصلة على مؤهل متوسط ، حاصلة على مؤهل فوق المتوسط ، حاصلة على مؤهل جامعى ، حاصلة على مؤهل فوق الجامعى.
- **طبقا لوجود أو غياب الرجل عن الأسرة:** وتشمل معيلة لأسرة فى ظل وجود العائل الرئيسى للأسرة ، معيلة لأسرة فى ظل غياب العائل الرئيسى للأسرة.

ويمكن الاعتماد على هذا التصنيف إجرائيا ، وهناك تصنيفات أخرى كثيرة لم تخرج عن هذه الفئات المحددة فى التصنيفات التى سبق بيانها.

المشكلات التى تواجه المرأة المعيلة:

هناك عدة مشكلات تواجه المرأة المعيلة منها:

- **المشكلات الاقتصادية:** حيث أن هناك نسبة لاتقل عن 25% تعولها إمرأة وذلك ناتج عن تدنى مستوى الدخل لمواجهة إحتياجات الأسرة. (عبير صلاح الدين ، 2003 ، ص60).
- **المشكلات الصحية:** فالمرأة التى تعيل أسرة تحيا فى منازل أقل ثمنا وممتلكاتها المادية محدودة للغاية بل تكاد تكون منعدمة. كما أن قدرتها على العمل أقل بكثير لأنها تفتقد الصحة الجيدة لآداء أعمالها الكثيرة (إقبال الأمير ، 2003 ، ص705)
- **المشكلات الاجتماعية:** كما تضيف "إقبال الأمير" (2003 ، ص10) أن المرأة المعيلة تعانى من مشكلات عديدة فى ظل وجود الزوج أهمها الشجار الدائم مع الزوج ، هروب الأبناء من المنزل ، إعالة الأبناء ، كما أنها تتأثر بالعديد من المشكلات الاجتماعية التى غالبا ما تدور فى إطار العرف الاجتماعى والعادات والتقاليد السائدة.
- **المشكلات النفسية:** يذكر "سارى" (2000 ، ص76) أن هناك آثار نفسية للعنف الأسرى على المرأة المعيلة من أهمها فقدان الثقة بالنفس ، شعور بالذنب تجاه أعمالها ، شعور بالإحباط والكآبة ، إحساس بالعجز ، إحساس بالذل والمهانة ، غياب الاطمئنان والسلام النفسى والعقلى ، إضطرابات صحية ونفسية ، وفقدان الإحساس بالمبادأة فى إتخاذ القرار.

سكما لخص "رميله" (2012 ، ص154) المشكلات التى تعانى منها المرأة المعيلة فى الآتى:

- **مشكلات إقتصادية:** قلة الدخل ، عدم القدرة على الوفاء بإحتياجات الأسرة ، عدم معرفة الموارد التى يمكن من خلالها زيادة الدخل ، تناقص فرص العمل أمام المرأة ، تدنى السكن من حيث النوعية والاستيعاب.
- **مشكلات إجتماعية:** ضعف الرقابة على الأبناء ، تدهور العلاقات الاجتماعية مع الأنساق ، الأخرى كالأبناء والأقارب والجيران والمحيطين ، ضعف فرص التدريب والتنشئة على مستلزمات ومطالب الحياة اليومية ، العزلة الاجتماعية للمرأة المعيلة وأسرتها ، الانحراف من جانب بعض أبناء المرأة المعيلة.

دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى دعم المرأة المعيلة:

سعت المنظمات غير الحكومية إلى دعم المرأة المعيلة ومساعدتها فى إشباع إحتياجاتها الأسرية والمجتمعية بمجالاتها المختلفة. وكما سعت الدولة إلى تفعيل دور المنظمات الحكومية فى مساعدة المرأة المعيلة ، وتشير "أمانى قنديل" (2000 ، ص ص103-104) إلى أن إهتمام الجمعيات الأهلية بتبنى دعم المرأة المعيلة من خلال طرح مجالات لها من أجل المشاركة فيها ومن أمثلتها البيئة ، حماية حقوق المستهلك ، التنمية فى الأحياء الشعبية الفقيرة ، نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ، عمالة الأطفال ، أطفال الشوارع وأنها تستدعى المرأة المعيلة للمشاركة بها ومعها ومن هنا تظهر مهاراتها التى تنعكس على إنجازها لأدوارها ، فهى بذلك تلعب دور مكمل للدور الحكومى.

أما بالنسبة لدور الدولة فقد تعددت صور إهتمام الدولة بالمرأة المعيلة من أجل توفير برامج وخدمات للمرأة المعيلة وكذلك الفئات المستحقة للضمان الاجتماعى.

وقد أوردت "هبة عبد اللطيف" (2004 ، ص ص46-50) عدد من الأدوار التى تقوم بها المنظمات الحكومية لتحسين أوضاع المرأة المعيلة من أهمها: إنشاء آليات للتعجيل بمشاركة المرأة ، زيادة وعى المرأة المعيلة بالخدمات التعليمية والصحية وكذلك الخدمات التى تزيد من دخلها ، وكذلك الموارد المتاحة لمساعدتها على تخطى المشكلات ويتم ذلك من خلال إقامة دورات تساعد فى بناء قدرات المرأة المعيلة من أجل مساعدتها فى حل مشكلاتها. كذلك تعمل الدولة على تحسين الخدمات الصحية والاقتصادية (إقامة مشروعات) للمرأة المعيلة.

التوجهات النظرية لأسباب تباين جاهزية المرأة المعيلة للتمكين الاجتماعى والاقتصادى:

هناك نظريات عديدة فى هذا المجال سيتم إختيار أهمها للتخطيط للدراسة وتفسير نتائجها وهى كما أوضحتها: "هبة عبد اللطيف" (2004 ، ص ص52-68)

- **نظرية الحاجات الأساسية:** وهى تفترض أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم فى شكل هرمى وقاعدة الهرم الحاجات الفسيولوجية من المأكل والملبس والمأوى ثم

يعلو ذلك الحاجة للأمن ثم الحاجة للحب والانتماء ثم الحاجة للاحترام والتقدير ثم أخيرا الحاجة إلى تأكيد الذات.

- **النظرية الوظيفية:** وهى كما يراها "ماكس فيبر" "وتالكوت بارسونز" تركز على إختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم من حيث قدراتهم على إستغلال الفرص التى يتيحها لهم المجتمع. وترى النظرية أن عدم المساواة بين أفراد المجتمع يتمثل فى عدد من القضايا هى: تباين أنشطة الأشخاص المختلفين فى الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة مثل الذكاء والواقعية والطموح والإبداع وغيرها. كذلك تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التى تحقق إستقرار المجتمع ، وأخيرا حق الأشخاص الموهوبين أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية عكس الوظائف الأدنى.
- **نظرية الدور الاجتماعى:** وتشير هذه النظرية إلى أن لكل جماعة إجتماعية بنيان إجتماعى يتركب من مجموعة من المراكز التى يشغلها الأعضاء وهناك أيضا مجموعة من الأدوار المقترنة بهذه المراكز ، ويكفل أداء تلك الأدوار بكفاءة وإستمرار وإنتظام الوحدة الاجتماعية فى أداء وظائفها.
- **نظرية التبادل الاجتماعى:** وهذه النظرية تقوم على إتجاهين هما: المنفعة فى علم الاقتصاد والاتجاه السلوكى فى علم النفس فالأفراد فى تبادل المناخ يعطون ويأخذون وتتم عملية التبادل الاجتماعى من خلال تفاعل الأفراد التقابلى وجها لوجه عاكسة الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية مؤدية بذلك إلى إقامة قاعدة لعملية التبادل فيما بينهم مبنية بذلك على أهداف التبادل الاجتماعى. وهذه النظرية ساهمت فى توجيه البحث فى دراسة جاهزية المرأة المعيلة للتمكين الاقتصادى والاجتماعى كما أنها ستساهم فى تفسير النتائج المتحصل عليها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التى تناولت المرأة المعيلة وكذلك تمكين المرأة وقد تم إختيار الدراسات التى لها علاقة بموضوع البحث ومنها:

- **دراسة "إقبال السمالوطى" (2003) عن النساء المعيلات للأسرة المشكلات والحلول:**

إستهدفت الدراسة التعرف على المشكلات التى تواجه المرأة المعيلة فى المجتمع المصرى والوصول إلى سياسة عمل واضحة تتعامل مع هذه الظاهرة والآثار الناجمة عنها بالنسبة للمرأة وأسرتها ، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت 278 سيدة ، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما قل عمل المرأة المعيلة وإنخفض مستواها التعليمى زادت مشاكلها مع المحيطين بها ، وأن زيادة حجم الأسرة يزيد من مشكلات المرأة المعيلة ، وكلما زادت المشكلات الصحية زادت المشكلات الاجتماعية.

- **دراسة "حجازى" (2005) عن النساء المعيلات فى محافظة الفيوم دراسة إجتماعية:**

إستهدفت الدراسة رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة ، والتعرف على أنماط التكيف والمواجهة ورصد أنماط الحياة للأسرة التى تعيلها إمرأة ، وتحديد أشكال المساعدة التى يمكن تقديمها لها ، والتعرف على رؤى المرأة المعيلة نحو الآليات المجتمعية لمساعدة الأسر على تحمل مسئولياتها ورفع مستواها. وقد أجريت الدراسة على 100 أسرة تعولها إمرأة. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية النساء فى العينة لايمتلكن مهارات القراءة والكتابة ، ولا يحملن مؤهلات دراسية مما يقلل من فرص حصولهن على عمل ، كما أن المرأة المعيلة تتميز بمتوسط عمر كبير يبدأ من 35 سنة وهو الأمر الذى يقلل من فرص زواجهن مرة أخرى ، وأن نسبة من أبناء المرأة المعيلة تسربوا من التعليم بمختلف مراحله بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى تعانى منها الأسرة بعد وفاة العائل.

- **دراسة "أمل سالم" (2013) عن محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم:**

وقد إستهدفت الدراسة بعد توصيف مستويات التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، التعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة ومستويات تمكين السيدات الريفيات المبحوثات وتحديد ودرجة الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ، وأجريت الدراسة على 150 إمرأة معيلة فى بعض قرى محافظة الفيوم ، وتوصلت الدراسة إلى أن 60.6% من العينة مستوى تمكينهن منخفض وأن 4.7% مستوى تمكينهن مرتفع ، وأن هناك ستة متغيرات ساهمت فى تفسير التباين الكلى فى مستوى التمكين الكلى للسيدات المعيلات وهذه المتغيرات هى: مستوى المعيشة ، متوسط سنوات تعليم الأبناء ، عدد سنوات تعليم المبحوثة ، درجة الاستفادة من الخدمات المجتمعية ، الحالة الزواجية ومهنة المبحوثة. وهذه المتغيرات تفسر نحو 35% من التباين فى مستوى التمكين الكلى للمرأة المعيلة.

- **دراسة "إبراهيم ودراز" (2009) بعنوان دراسة حالة دعم المرأة الريفية إقتصاديا وإجتماعيا بقرية العصلوحى بمحافظة الشرقية:**

وأجريت هذه الدراسة على عينتين إحداهما تجريبية (50 مبحوثة) وأخرى ضابطة (50 مبحوثة) وكان الهدف هو مقارنة العينتين وفقا للخصائص الشخصية قبل الدعم الاقتصادى والاجتماعى والتعرف على الأثر الاقتصادى لتجربة دعم المرأة الريفية من حيث التغير فى دخل الأسرة ، وتنوع مصادر الدخل ، والتغير فى فرص العمل المستقر ، وتغير درجة المشاركة فى إدارة المشروعات الاقتصادية ، والتغير فى القيمة المضافة للسلع والخدمات الناتجة عن المشروع ، والتغير فى الوعى الاقتصادى ، والتعرف على الأثر الاجتماعى لتجربة دعم المرأة الريفية من حيث: التغير فى المشاركة الاجتماعية الرسمية ، والتغير فى الاتجاه نحو المنظمات الأهلية ، والتغير فى الاتجاه نحو إقامة مشروعات متناهية الصغر ، والتغير فى مستوى الانفتاح الجغرافى ، ومن أهم نتائج الدراسة تفوق العينة التجريبية فيما يخص إعطاء القروض لتوفير فرص عمل ، وأن خبرة المشروعات زادت ، وحدوث تنوع فى مصادر دخل الأسرة ، وزيادة فرص العمل الدائمة ، والتغير الإيجابى نحو المنظمات الأهلية.

- **دراسة "مرفت السيد" (2016) عن أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة فى ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية:**

ومن أهم أهداف الدراسة التعرف على أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة والمشكلات التى تواجهها ، وأجريت الدراسة فى محافظات أسيوط وسوهاج وبنى سويف فى مركز من كل محافظة بعينة بلغت 315 مبحوثة ، وتوصلت الدراسة إلى أن 40% من المبحوثات يقعن فى المستوى المنخفض من أساليب التكيف المعيشى فى مقابل 46% فى المستوى المتوسط ، وأن 81% من المبحوثات ليس لديهن أرض زراعية وأن 61% منهن يعانون من مشكلات عدم القدرة على توفير الغذاء للأبناء.

- **دراسة "مروة محمد" (2016) عن دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى دعم المرأة المعيلة:**

إستهدفت الدراسة تحديد درجة دعم المرأة المعيلة وتحديد أهم العوامل المرتبطة بالدعم بكافة محاوره وإقتراح إستراتيجية لدعم المرأة المعيلة. وقد أجريت الدراسة على 300 سيدة ريفية معيلة بإحدى قرى محافظة كفر الشيخ ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الدعم الكلى للمرأة المعيلة منخفض وأن الدعم الاقتصادى والاجتماعى أكثر إنخفاضا وكذلك السياسى ، وأن هناك نسبة إنعدام فى الدعم الصحى والبيئى والنفسى ، وأن الدعم التشريعى أعلى من المتوسط ، وأن هناك عشرة متغيرات مستقلة تساهم فى تفسير قرابة 97% من التباين فى الدعم الكلى للمرأة المعيلة وهى على الترتيب: المشاركة السياسية ، درجة الثقة بالنفس ، الدعم المنظمى ، درجة الانفتاح الجغرافى ، درجة المعرفة والاستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة ، الدعم العائلى المادى ، الحصول على دورات تدريبية ، درجة المشاركة فى مشروعات خدمة القرية ، درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة على أنفسهم.

- **دراسة "راشد وآخرون" (2017) عن التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المعيلة فى ريف محافظة أسيوط:**

حيث إستهدفت الدراسة التعرف على الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للمرأة المعيلة بمحافظة أسيوط وكذلك المشكلات التى تواجهها وأجريت الدراسة على 250 مبحوثة فى عدة قرى وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: إرتفاع نسبة النساء اللاتى يعلن أسرهن (73.6%) وأن (3.2%) من إجمالى العينة لم يواجهن مشكلات.

من الاستعراض السابق للدراسات السابقة تبين أنه لا توجد دراسات منها إهتمت بتجهيز المرأة المعيلة للتمكين الاقتصادى والاجتماعى ، وقد أمكن من خلال هذه الدراسات وكذلك الإطار النظرى لهذا الموضوع التوصل إلى عدد من المتغيرات المستقلة هى:

بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية	بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية
-السن	-السن
-المستوى التعليمى	-المستوى التعليمى
-الانفتاح الجغرافى	-متوسط الدخل الشهرى
-التردد على المنظمات الريفية	-مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى
-زيارة الأقارب	-حرية التصرف فى الدخل
-درجة رأس المال الاجتماعى	-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل
-عضوية المنظمات داخل وخارج القرية	-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل لأبنائها
-الانفتاح الثقافى	-إمتلاك المرأة المعيلة لمشروعات مولدة للدخل
-درجة القيادية	-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية
-المستوى الطبقى	-فرص المرأة المعيلة فى تسويق المنتجات
-المشاركة فى مشروعات خدمة القرية	-درجة الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها
-درجة التماسك الأسرى	

وهذه المتغيرات السابقة بفئتيها الاجتماعية والاقتصادية يمكن إختبار علاقة المتغيرات الاجتماعية بمستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين

الاجتماعى ، كما يمكن إختبار علاقة المتغيرات الاقتصادية الموضحة بمستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى.

الفروض البحثية:

1-تسهم الأبعاد الآتية: بعد الوعى والإدراك ، بعد المهارة ، وبعد المشاركة والإنجاز مجتمعة إسهاما معنويا فى إجمالى هذه الأبعاد فى كل من مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة بأبعاده الثلاثة لكل من التمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى.

3-تسهم المتغيرات الآتية: السن ، المستوى التعليمى ، الانفتاح الجغرافى ، التردد على المنظمات الريفية ، زيارة الأقارب ، درجة رأس المال الاجتماعى ، عضوية المنظمات داخل وخارج القرية ، الانفتاح الثقافى ، درجة القيادية ، المستوى الطبقى ، المشاركة فى مشروعات خدمة القرية ، ودرجة التماسك الأسرى مجتمعة فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.

4-تسهم المتغيرات الآتية: السن ، المستوى التعليمى ، متوسط الدخل الشهرى ، مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى ، حرية التصرف فى الدخل ، فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل ، فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل لأبنائها ، إمتلاك المرأة المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ، فرصة المرأة المعيلة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية ، فرص المرأة المعيلة فى تسويق المنتجات ، درجة الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها مجتمعة فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

الطريقة البحثية

تعد هذه الدراسة إجتماعية تحليلية وقد إختارت هذه الدراسة قرية سلامون القماش كقرية مناسبة للتطبيق لما لها من نشاطات صناعية خاصة فى مجال منتجات الأصواف وقد تم الحصول على أعداد المرأة الريفية المعيلة بالقرية من مديرية التضامن الاجتماعى بالدقهلية ، حيث بلغ العدد 632 إمرأة معيلة فى عام 2020.

ويوجد بالقرية عدد 102 من مشروعات الأسر المنتجة وبها 4 جمعيات أهلية بالإضافة إلى جمعية رعاية إجتماعية وبها وحدة صحية ووحدة محلية ، وبها مركز لرعاية الأطفال ، وبها 3 مدارس إبتدائية و 2 مدرسة إعدادى ويوجد بها أيضا مدرسة ثانوى عام ومدرسة ثانوى صناعى ودار للحضانة ، ويبلغ عدد سكان القرية 32.000 نسمة فى عام 2019. وقد تم اللجوء إلى مديرية التضامن الاجتماعى بمحافظة الدقهلية للحصول على أعداد المرأة الريفية المعيلة بالقرية فى عام 2019 حيث تم الإشارة إلى وجود 632 إمرأة معيلة بالقرية ، وتم القيام بإختيار عينة عشوائية بسيطة من هذه الشاملة بلغ قوامها 240 إمرأة معيلة. (العزبى ، 2017 ، ص30).

وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بالعينة ، وإعتمدت فى جمع بياناتها على أداة الاستبيان التى تم تصميمها لتغطية فكرة البحث والذى تم إختباره وإجراء بعض التعديلات عليه ليصبح فى شكله النهائى مناسبا لجمع بيانات الدراسة ، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة فى شهر سبتمبر وأكتوبر 2019 وإشتمل الاستبيان على عدد من الأسئلة تقيس متغيرات الدراسة وقد تم قياس المتغيرات التى شملتها الدراسة كالآتى:

المتغيرات الشخصية:

-متغير السن: وهو متغير مطلق يعبر عن سن المرأة وقت إجراء البحث.

-المستوى التعليمى: ويعبر عن المستوى التعليمى الذى حصلت عليه المبحوثة ، وهو بأوزانه أمى (1) ، تقرأ وتكتب (2) ، حاصلة على إعدادية (3) ، حاصلة على تعليم متوسط (4) ، حاصلة على تعليم جامعى (5).

المتغيرات الاجتماعية:

-الانفتاح الجغرافى: وهو عبارة عن زيارة القرى المجاورة والمدن والقاهرة والإسكندرية من خلال ثلاثة أسئلة بثلاثة إستجابات هى دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-التردد على المنظمات الريفية: وقد تم قياسه من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول مدى التردد على المنظمات الريفية لقضاء إحتياجتهن وكانت الاستجابات دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-زيارة الأقارب: وتم قياسه من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول مدى تردد المرأة فى زيارة أقاربها وكانت الإستجابات هى دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-وجود علاقة إجتماعية بالقرية (درجة رأس المال الاجتماعى): وتم قياسه من خلال التواصل مع أهل القرية وإقامة علاقات إجتماعية إيجابية وتم قياسه من خلال أربعة أسئلة تدور حول العلاقات مع الجيران وقيادات القرية وكانت الاستجابات هى دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-عضوية المنظمات داخل وخارج القرية: وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤالين أولهما يقيس مدى عضويتها فى الجمعيات أو المنظمات الاجتماعية والثانى عن عضويتها فى الأحزاب السياسية وقد أعطيت استجابات المبحوثات نعم (2) لا (1).

-الانفتاح الثقافى: وتم قياسه من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول مدى تعرض المرأة لوسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية وكانت الاستجابات هى دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-درجة القيادية: وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول مدى لجوء أهل القرية للمرأة المعيلة لأخذ رأيها عند مناقشة أى مشكلة ، وكذلك ثلاثة أسئلة تدور حول مدى تأثيرها على غيرها من النساء بالقرية ، وكانت الاستجابات للأسئلة الستة هى دائما ، أحيانا ، نادرا ، لا بأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-المستوى الطبقى: وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤالين أولهما عن مدى تقديرها لطبقتها والثانى عن مدى تقدير الجيران وأهل القرية لطبقتها وكانت الاستجابات طبقة عليا ، طبقة متوسطة ، طبقة دنيا وأعطيت الاستجابات الثلاث أوزان 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-المشاركة فى مشروعات خدمة القرية: وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤالين أولهما عن مدى مشاركة المرأة المعيلة فى مشروعات خدمة القرية وأعطيت الاستجابات نعم (2) ، لا (1) وثانيهما هو سؤال المرأة المعيلة عن نوعية المشاركة وقد تم جمع أنواع المشاركة ليعبر المجموع عن مدى المشاركة فى مشروعات خدمة القرية.

-درجة التماسك الأسرى: وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤالين يعبران عن العلاقات داخل الأسرة وكذلك العلاقات خارج الأسرة وكانت الاستجابات هى علاقات قوية ، متوسطة ، ضعيفة وأعطيت الأوزان 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

المتغيرات الاقتصادية: وتشمل تسعة متغيرات هى:

-متوسط الدخل الشهرى: ووتم التعبير عنه كرقم مطلق.

-مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى: وتم التعبير عنه بسؤال واحد يعبر عن مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى ، وكانت الإستجابات كالآتى كاف بشكل كبير ، كاف بشكل متوسط ، غير كاف على الإطلاق وكانت الأوزان 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-حرية التصرف فى الدخل: وتم التعبير عنه من خلال سؤالين أولهما عن مدى الحرية فى التصرف فى الدخل وكانت الاستجابات والأوزان نعم (2) ، لا (1)

-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل: وتم التعبير عنه من خلال سؤالين يدوران حول درجة المعرفة بالجهات المتوقع أن يكون بها فرص عمل ودرجة سعيها للحصول على فرص عمل ، وكانت الإستجابات والأوزان كالآتى عالية (3) ، متوسطة (2) ، منخفضة (1).

-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل لأبنائها: وتم التعبير عنه من خلال سؤالين يدوران حول درجة المعرفة بجهات يتوفر بها فرص عمل لأبنائها وكذلك درجة سعيها فى الحصول فرص عمل لأبنائها ، وكانت الإستجابات والأوزان كالآتى كبيرة (3) ، متوسطة (2) ، صغيرة (1).

-إمتلاك المرأة المعيلة لمشروعات مولدة للدخل: وتم قياسه من خلال ثلاثة أسئلة هى الأول إمتلاك المرأة المعيلة لمشروع مولد للدخل نعم (2) لا (1) ، والثانى هو الامتلاك والإدارة يمتلك ويدير (2) يمتلك (1) ، والثالث هو الامتلاك والإدارة والعمل وكانت الاستجابات هى يمتلك ويدير ويعمل (3) ، يمتلك ويدير (2) ، يمتلك فقط (1).

-فرص المرأة المعيلة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية: وتم قياسه من خلال ثلاثة أسئلة يدور الأول حول حصول المرأة المعيلة على قرض ، والثانى حول وجود معوقات فى الحصول على القرض ، والثالث سداد القرض بإنتظام ، وكانت الإستجابات والأوزان نعم (2) ، لا(1) فى السؤال الأول والثالث ، أما السؤال الثانى فكانت الاستجابات نعم (1) ، لا (2).

-مدى الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها : ويعنى ذلك مدى حصول المرأة المعيلة على دورات تدريبية داخل القرية أو خارجها وتم قياس ذلك من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول مدى قيامها بالاشتراك فى دورات تدريبية خاصة بالصناعات الصغيرة بالقرية ، ومدى إهتمامها بحضور الدورات التدريبية التى تساعدها على زيادة مهاراتها وإمكانياتها ، وأعطيت إستجابات المرأة للسؤالين نعم (2) ، لا(1) ، أما السؤال الثالث فيدور حول مدى إستفادة المرأة المعيلة من الدورات الخاصة بالمشروعات الصغيرة بالقرية وكانت الاستجابات كبيرة ، متوسطة ، صغيرة 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

-فرص المرأة المعيلة فى تسويق المنتجات: وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة أسئلة تدور حول معرفة المرأة المعيلة لمصادر تسويق المنتجات ومكانها

، وكانت الإستجابات والأوزان عالية (4) ، متوسطة (3) ، منخفضة (2) ، لا تعرف (1) ، ودرجة السعى نحو تسويق المنتجات وكانت الاستجابات كبيرة (4) ، متوسطة (3) ، صغيرة (2) ، لا تسعى (1).

المتغير التابع:

متغير جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والاقتصادى:

فى هذه الدراسة تم الاستقرار على قياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والاقتصادى فقط حيث أن جميع أنواع التمكين من إقتصادى وإجتماعى وسياسى ونفسى وبيئى وثقافى وتشريعى وقانونى لا يمكن أن تتضمنها دراسة فى حجم هذا البحث الحالى لذا فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى فقط.

وقد أمكن قياس الجاهزية بشكل عام من خلال مقياس مقترح يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية للجاهزية وهى:

1-بعد الوعى والإدراك.

2-بعد المهـــــــــارة.

3-بعد المشاركة والإنجاز.

ويمكن توضيح كيفية قياس هذه الأبعاد إجرائيا:

أولا: مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى :

أ-بعد الوعى والإدراك:

أمكن قياس هذا البعد من خلال خمس عبارات تدور حول الفهم والوعى بمشكلة الأمية وأهميتها وقضايا الصحة الوقائية والعلاجية وكذلك التنشئة الاجتماعية والوعى بأهمية الوقت. وكانت هناك أربع إستجابات تعبر عن درجة الوعى وهى عالى متوسط منخفض لا يوجد وعى وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

ب-بعد المهـــــــارة:

وهى عبارة عن إمتلاك المرأة للعديد من المهارات التى تعينها على العمل أمام أى قضية تتعرض لها ، وقد أمكن قياس هذا البعد من خلال خمس عبارات تدور حول المهارة اللفظية والمهارة الحركية والمهارة الفكرية فى عدد من القضايا التى تتعرض لها مثل الأمية والتنشئة الاجتماعية والصحة والبيئة الاجتماعية وكانت هناك أربع إستجابات أمام كل عبارة تعبر عن المهارة وهى عالية متوسطة منخفضة لا توجد مهارة وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

ج-بعد المشاركة والإنجاز:

ويعبر هذا البعد عن مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للاندماج فى المجتمع والقيام بدور رئيسى فيما يتصل بقضايا المجتمع وقد أمكن قياس هذا البعد من خلال خمس عبارات تعبر عن جاهزية المرأة الريفية المعيلة بأنواعها المختلفة (الرأى ، العمل ، المال) وإنجاز الأعمال التى تهم الآخرين وتهم المجتمع ، وكانت هناك أربع إستجابات لكل عبارة هى: عالية متوسطة منخفضة لا توجد مشاركة وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

وقد أمكن معايرة كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة وتم جمعها بعد المعايرة ليعبر الناتج عن جاهزية المرأة الريفية المعيلة من التمكين الاجتماعى.

ثانيا: مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى:

أ-بعد الوعى والإدراك:

تم قياس هذا البعد من خلال خمس عبارات تدور حول وعى وإدراك المرأة المعيلة لبعض الجوانب الاقتصادية مثل المشروعات الصغيرة والحرفية ووعى المرأة أيضا بالجوانب التمويلية ووعيها بعملية تسويق المنتجات وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بالتخطيط للمشروعات. وكانت هناك أربع إستجابات لكل عبارة على حدة هى عالى متوسط منخفض لا يوجد وعى وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

ب-بعد المهـــــــارة:

ويعنى هذا البعد قياس مهارات المرأة سواء قبل تنفيذ المشروعات وبعد تنفيذها سواء كانت هذه المهارات لفظية أوحركية أو ذهنية وقد تم قياس بعد المهارة من خلال سؤال المرأة خمس عبارات تدور حول طريقة إختيار المشروع وطريقة تنفيذ المشروع ومدى إلمام المرأة بطرق التسويق الخاصة بمنتجات المشروع وكذلك طرق التدريب وكيفية توظيف العمالة. وقد أعطيت العبارات الاستجابات الآتية: عالية ، متوسطة ، منخفضة ، لا توجد مهارة ، وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

ج-بعد المشاركة والإنجاز:

يعبر هذا البعد عن جاهزية المرأة الريفية المعيلة للمشاركة الفعلية فى بعض الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل مثل المشروعات الصغيرة ، وتسويق المنتجات ، وتشغيل العمالة ، وكيفية إعداد دراسة جدوى المشروعات ، وكيفية توزيع الأرباح. وقد تم قياس هذا البعد من خلال خمس عبارات كانت إستجاباتها كالآتى:عالية متوسطة منخفضة لا توجد مشاركة وكانت أوزان الاستجابات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب.

وقد أمكن معايرة كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة السابقة ليعبر الناتج عن مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة من التمكين الاقتصادى.

أدوات التحليل الإحصائى:

تم الاعتماد فى تحليل بيانات الدراسة على برنامج Spss ومن خلاله تم إجراء معايرة الأبعاد الثلاثة لمقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى ، وكذلك حساب معامل ثبات المقياس (ألفا كرونباخ) ومعامل الصدق الذاتى ، وكذلك إختبار ت ، وأسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد.

النتائج والمناقشات

يتضمن هذا الجزء عرض لنتائج الدراسة بعد تحليل بياناتها وتشمل هذه النتائج النقاط التالية:

أولا: مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين وتقنينه.

ثانيا: الفروق بين أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

ثالثا: العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.

رابعا: العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

وفيما يلى إستعراض تفصيلى لأهم النتائج التى تم التوصل إليها فى النقاط السابقة:

أولا: مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين وتقنينه.

يمكن تقسيم هذه الجزئية من نتائج الدراسة إلى قسمين هما: قسم نظرى ويشمل تحليل نظرى لمقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين ، قسم إجرائى ويشمل تحليل إجرائى لما تم بعد تطبيق مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين.

ويمكن إستعراض ذلك فى الجزء الآتى:

القسم الأول: تحليل نظرى:

فى هذا الجزء سيتم إستعراض مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشكل عام سواء كان فى المجال الاجتماعى أو المجال الاقتصادى أو المجال السياسى أو المجال القانونى والتشريعى والبيئى وغير ذلك من المجالات. وعلى ذلك فإن مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة هو مقياس عام يشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية هى :

1-بعد الوعى والإدراك: وهو يعبر عن مستوى وعى وفهم وإدراك المرأة الريفية المعيلة لقضايا المجتمع فى المجالات المختلفة والمتنوعة.

2-بعد المهـــــــارة: وهو مدى إمتلاك المرأة الريفية المعيلة لمهارات وأدوات فكرية ولفظية وحركية تميزها عن غيرها فى أى نشاط سوف تمارسه.

3-بعد المشاركة والإنجاز: وهو يعبر عن مدى إندماج المرأة الريفية المعيلة ومشاركتها فى قضايا المجتمع ونجاحها فى الأداء.

هذه الأبعاد الثلاثة التى تم صياغتها تعبر عن المفهوم النظرى لكل منها بشأن جاهزية المرأة المعيلة للتمكين بشكل عام. وحتى يمكن التوصل إلى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشكل عام فلابد من تجميع هذه الأبعاد الثلاثة السابقة ، ونظرا لاختلاف مسميات هذه الأبعاد فلا يصح جمع المجموع الكلى لكل بعد من الأبعاد الثلاثة معا. ولتجاوز تلك المشكلة يتم جمع كل بعد على حدة ثم معايرة كل بعد من الأبعاد الثلاثة ثم جمع الأبعاد الثلاثة معا بعد معايرتها لتعبر عن جاهزية المرأة الريفية المعيلة نحو التمكين بشكل عام.

القسم الثانى: تحليل إجرائى:

يتضمن التحليل الإجرائى لمقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين بشأن الاجراءات التى تم إتخاذها فى هذا الشأن ، وهى أنه بعد جمع البيانات وتفريغها كما ورد فى الطريقة البحثية فقد تم جمع أوزان كل بعد من أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين ثم تم معايرة كل بعد على حدة وجمع الأبعاد الثلاثة معا بعد عملية المعايرة لتعبر عن مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى ، وكذلك مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى.

ولاختبار الفرض البحثى الأول لعلاقة كل بعد من الأبعاد الثلاثة بمستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة لكل من التمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى فقد تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لا تسهم الأبعاد الآتية: بعد الوعى والإدراك ، بعد المهارة ، وبعد المشاركة والإنجاز" مجتمعة إسهاما

معنويا فى إجمالى هذه الأبعاد فى كل من مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى".

وللتعرف على نسبة إسهام كل بعد من الأبعاد الثلاثة فى مدى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى فقد تم إجراء تحليل إنحدار خطى متعدد للأبعاد الثلاثة مع إجمالى هذه الأبعاد معا سواء فى المجال الاجتماعى أو المجال الاقتصادى (العينة الكلية) والجدول رقم (1) يوضح ما تم التوصل إليه فى هذا الشأن:

جدول 1. نسبة إسهام كل بعد من أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعي والاقتصادى

أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين	نسبة الإسهام فى الجاهزية للتمكين الاجتماعى	نسبة الإسهام فى الجاهزية للتمكين الاقتصادى
بعد الوعى والإدراك	0.63	0.22
بعد المهـــــــارة	0.22	0.19
بعد المشاركة والإنجاز	0.15	0.59
المجموع	1.00	1.00

ويتضح من بيانات الجدول أن ترتيب أبعاد الجاهزية للتمكين الاجتماعى جاءت كالآتى: بعد الوعى والإدراك 0.63 ، بعد المهارة 0.22 ، بعد المشاركة والإنجاز 0.15 ، أما ترتيب أبعاد الجاهزية للتمكين الاقتصادى جاءت كالآتى: بعد المشاركة والإنجاز 0.59 ، بعد الوعى والإدراك 0.22 ، بعد المهارة 0.19 ، وعلى ذلك يعتبر بعد الوعى والإدراك أهم أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى ، كما يعتبر بعد المشاركة والإنجاز من أهم أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى.

وقد أمكن قياس معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ، ومعامل الصدق الذاتى لمقياس الجاهزية للتمكين الاجتماعى وكذلك التمكين الاقتصادى حيث جاءت النتائج كالآتى:

مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى:

-معامل ألفا كرونباخ (الثبات) 0.78

-معامل الصدق الذاتى 0.88

مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى:

-معامل ألفا كرونباخ (الثبات) 0.82

-معامل الصدق الذاتى 0.90

وبهذه النتائج يعتبر المقياس المقترح صالح للاستخدام فى مجتمعات أخرى مشابهة لمجتمع البحث.

ثانيا: الفروق بين أبعاد جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى:

لاختبار الفرض البحثى الثانى تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة بأبعاد الثلاثة لكل من التمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى بعينة البحث".

وقد تم إستخدام إختبار "ت" للتعرف على تلك الفروق والجدول رقم (2) يوضح ما تم التوصل إليه فى هذا الشأن:

جدول 2.الفروق بين مقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة وأبعاده لكل من التمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى للمرأة الريفية المعيلة بمجتمع البحث

القيم الإحصائية للجاهزية	الجاهزية للتمكين الاجتماعى		الجاهزية للتمكين الاقتصادى		قيمة ت	مستوى
مقياس الجاهزية وأبعاده	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المحسوبة	الدلالة
بعد الوعى والإدراك	9.6	2.2	9.0	2.4	3.0	0.01
بعد المهـــــــارة	10.4	2.8	10.8	2.6	0.15	غير معنوى
بعد المشاركة والإنجاز	12.2	2.1	14.1	2.7	8.63	0.01
إجمالى الأبعاد بعد المعيارة (المقياس)	112.8	21.5	132.6	24.8	4.39	0.01

ويتضح من بيانات الجدول (2) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية فى بعد الوعى والإدراك لجاهزية المرأة الريفية المعيلة لصالح جاهزيتها للتمكين الاجتماعى ، كما أوضحت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية فى بعد جاهزية المرأة الريفية المعيلة لصالح جاهزيتها للتمكين الاقتصادى فى بعد المشاركة والإنجاز، كما ورد فى النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى والتمكين الاقتصادى فى بعد المهارة ، كما أوضحت النتائج الواردة فى نفس الجدول أنه بالنسبة لمقياس جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية لصالح جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 4.39 وهى دالة إحصائيا عند مستوى 0.01 لصالح جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى على حساب جاهزيتها للتمكين الاجتماعى.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن القرية محل الدراسة (سلامون القماش) تعتبر قرية صناعية لوجود 102 مشروع للأسر المنتجة بالقرية مما يعد دلالة على نشاط المرأة الريفية المعيلة وجاهزيتها للتمكين الاقتصادى ، ويدعم ذلك أيضا جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى فى بعد المشاركة والإنجاز ، أما بالنسبة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى فقد أتى فى بعد الوعى والإدراك وفهم القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع.

وعلى ذلك يمكن قبول الفرض البحثى الثانى لوجود فروق بين جاهزية المرأة الريفية المعيلة لكل من التمكين الاجتماعى وكذلك التمكين الاقتصادى فى مقياس الجاهزية بأبعاده الثلاث بإستثناء بعد المهارة الذى أثبتت النتائج أن قيمة "ت" المحسوبة 0.15 وهى قيمة غير معنوية.

ثالثا: العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.

لاختبار الفرض البحثى الثالث تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لا تسهم المتغيرات الآتية: السن ، المستوى التعليمى ، الانفتاح الجغرافى ، التردد على المنظمات الريفية ، زيارة الأقارب ، درجة رأس المال الاجتماعى ، عضوية المنظمات داخل وخارج القرية ، الانفتاح الثقافى ، درجة القيادية ، المستوى الطبقى ، المشاركة فى مشروعات خدمة القرية ، ودرجة التماسك الأسرى" مجتمعة فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.

وقد تم إستخدم لإختبار هذا الفرض أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد والجدول رقم(3) يوضح ما تم التوصل إليه فى هذا الشأن:

جدول 3. نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث

المعاملات الإحصائية	معامل الارتباط	معامل الانحدار	قيمة معامل الانحدار الجزئى	قيمة ت	الترتيب
المتغيرات المستقلة	البسيط	الجزئى	المعيارى	المحسوبة	
السن	*0.20	8.2	0.12	1.11	-
المستوى التعليمى	*0.19	6.4	0.13	1.12	-
الانفتاح الجغرافى	0.12	1.4	0.18	1.14	-
التردد على المنظمات الريفية	**0.39	18.2	0.37	6.1	الثانى
زيارة الأقارب	0.14	16.3	0.32	5.5	الخامس
درجة رأس المال الاجتماعى	**0.29	21.3	0.48	7.3	الأول
عضوية المنظمات داخل وخارج القرية	**0.30	14.6	0.36	6.0	الثالث
الانفتاح الثقافى	**0.25	22.6	0.10	0.99	-
درجة القيادية	**0.27	24.5	0.30	5.1	السادس
المستوى الطبقى	0.16	14.2	0.09	0.99	-
المشاركة فى مشروعات خدمة القرية	**0.28	30.1	0.29	5.1	السابع
درجة التماسك الأسرى	**0.21	16.7	0.33	5.7	الرابع
معامل الارتباط المتعدد 0.69	**معامل التحديد0.48**	**قيمة "ف" المحسوبة 54.18**	**مستوى المعنوية**		

ويتضح من جدول رقم (3) أن المتغيرات المستقلة بالجدول وعددها (12) متغير ساهمت فى تفسير التباين للمتغير التابع وهو مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث ، حيث بلغت نسبة إسهامها 48%. كما ورد بالجدول أن قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى للمتغيرات

المستقلة كانت ذات دلالة إحصائية فى تفسير التباين للمتغير التابع وذلك فى سبعة متغيرات فقط ، وهى على الترتيب: درجة رأس المال الاجتماعى ، التردد على المنظمات الريفية ، عضوية المنظمات داخل وخارج القرية ، درجة التماسك الأسرى ، زيارة الأقارب ، درجة القيادية ، درجة المشاركة فى مشروعات خدمة القرية على الترتيب ، وكانت قيم معاملات الانحدار الجزئى المعيارى لها 0.48 ، 0.37 ، 0.36 ، 0.33 ، 0.32 ، 0.30 ، 0.29 على الترتيب.

وبناء على نتائج الجدول السابق فإنه يمكن قبول الفرض البحثى الثالث ورفض الفرض الاحصائى السابق بيانه ، وعلى ذلك فإن المتغيرات المستقلة الواردة بالجدول مجتمعة ساهمت فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بمجتمع البحث.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن هناك متغيرات تتعلق بالسمات القروية للمرأة مثل درجة القيادية أى السمات التى تمتلكها المرأة حينما يراد الاعتماد عليها فى حل مشاكل الآخرين وهذه السمة المتعلقة بالمرأة تؤثر فى جاهزيتها للتمكين الاجتماعى للمرأة ، وهناك أيضا متغيرات تتعلق بالأسرة وهى التماسك الاجتماعى داخل الأسرة وكذلك درجة التوازن عند المرأة مع الأهل والأقارب وهو متغير زيارة المرأة لأقاربها وحرصها على ذلك وهذان المتغيران (التماسك الأسرى ، زيارة الأقارب) يؤثران بشكل واضح فى تحقيق درجة مقبولة من مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى ، ويتبقى بعد ذلك متغيرات ثلاثة هى: مشاركة المرأة الريفية المعيلة فى مشروعات خدمة القرية ، عضوية المرأة الريفية المعيلة للمنظمات داخل القرية وخارجها ، ورأس المال الاجتماعى للمرأة الريفية المعيلة والتابع من العلاقات الاجتماعية للمرأة الريفية المعيلة مع أهالى القرية وهذه يمكن تسميتها متغيرات مجتمعية تساهم فى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بالقرية. وتتفق هذه النتائج مع نظرية التبادل الاجتماعى فالنظرية لها رافدين أساسيين هما إتجاه المنفعة ، والاتجاه السلوكى (Turner,1982,P211) وهذه النظرية تعنى الأفراد ومنهم المرأة يدخلون بصفة مستمرة فى عملية تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية التى يتفاعلون معها فالأخذ والعطاء يكون فى مقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم وهو الجاهزية لتمكين المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى بالمجتمع (العزبى ، 1999 ، ص43)

رابعا: العوامل المحددة لجاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

لاختبار الفرض البحثى الرابع تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لاتسهم المتغيرات الآتية: السن ، المستوى التعليمى ، متوسط الدخل الشهرى ، مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى ، حرية التصرف فى الدخل ، ، فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل ، فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل لأبنائها ، إمتلاك المرأة المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ، فرص المرأة المعيلة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية ، فرص المرأة فى تسويق المنتجات ، درجة الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها" مجتمعة فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

وقد أستخدم لاختبار هذا الفرض أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد. والجدول رقم (4) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن:

جدول 4. نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث

المعاملات الإحصائية / المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى	قيمة ت المحسوبة	الترتيب
السن	0.12	1.2	0.08	1.6	-
المستوى التعليمى	*0.19	12.6	0.13	2.1	السادس
متوسط الدخل الشهرى	*0.21	18.7	0.29	5.1	الثالث
مدى كفاية الدخل للإنفاق الأسرى	**0.22	1.8	0.10	1.8	-
حرية التصرف فى الدخل	**0.25	12.4	0.10	1.8	-
فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل	**0.24	15.3	0.21	4.5	الخامس
فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل لأبنائها	0.16	9.4	0.09	1.8	-
إمتلاك المرأة المعيلة لمشروعات مولدة للدخل	**0.32	22.3	0.38	6.1	الأول
فرص المرأة المعيلة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية	0.14	22.1	0.11	1.9	-
فرص المرأة فى تسويق المنتجات	**0.28	20.4	0.34	5.6	الثانى
درجة الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها	**0.22	14.1	0.22	4.6	الرابع
معامل الارتباط المتعدد 0.64	**معامل التحديد 0.41**	**قيمة "ف" المحسوبة 39.12**		**مستوى المعنوية ...**	

ويتضح من جدول رقم (4) أن المتغيرات المستقلة الواردة بالجدول وعددها (11) متغير ساهمت فى تفسير التباين فى المتغير التابع وهو مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث ، حيث بلغت نسبة إسهامها 41% كما ورد بالجدول أن هناك ستة متغيرات بحثية مستقلة ساهمت بشكل ملحوظ وواضح فى تفسير التباين للمتغير التابع وهذه المتغيرات هى على الترتيب إمتلاك المرأة الريفية المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ، فرص المرأة فى تسويق المنتجات ، متوسط الدخل الشهرى ، درجة حصول المرأة الريفية المعيلة فى الحصول على عمل ، والمستوى التعليمى ، حيث كانت قيم معاملات الانحدار الجزئى المعيارى لها 0.38 ، 0.34 ، 0.29 ، 0.22 ، 0.21 ، 0.13 على الترتيب. وعلى ذلك فالمتغيرات الواردة بالجدول ساهمت بشكل واضح فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة بمجتمع البحث. وبناء على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى الثالث ورفض الفرض الإحصائى السابق بيانه.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن المتغيرات الاقتصادية الواردة بالجدول أيضا بعضها فردى على مستوى المرأة الريفية المعيلة وهى المستوى التعليمى ، متوسط الدخل الشهرى ، درجة الحصول على دورات تدريبية والاستفادة منها ، والبعض الآخر على مستوى المجتمع الريفى وهى فرص المرأة المعيلة فى الحصول على عمل ، إمتلاك المرأة الريفية المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ، وفرص المرأة الريفية المعيلة فى تسويق المنتجات. وهذه المتغيرات الستة تساهم بشكل مقبول فى تفسير التباين فى مستوى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

وتتفق هذه النتائج مع مضمون نظرية التعلم بالمحاكاة أو التقليد فمن خلال وجود المرأة الريفية المعيلة فى إطار إجتماعى معين فهى تلاحظ أنماط سلوكية خاصة بفئة أخرى من السيدات المعيلات الآتى يسعين لتحسين مستوى جاهزيتهن للتمكين سواء كان إجتماعيا أو إقتصاديا وقد تتأثر المرأة الريفية المعيلة بسلوك هذه الفئة من السيدات المعيلات وتقتبس بعض أنماط سلوكهن فى السعى نحو جاهزيتهن للتمكين الاقتصادى ولاشك أن عملية المحاكاه هذه لاتتم إلا فى إطار إجتماعى كشرط لحدوث ذلك ، وعلى ذلك فالمتغيرات الستة السابقة تساهم بشكل ملحوظ فى جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى بمجتمع البحث.

مقترحات الدراسة:

من إستعراض النتائج السابقة للدراسة فإنه يمكن إقتراح الآتى:

1-تعتبر جاهزية المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى والاجتماعى هامة جدا بالنسبة للمرأة الريفية المعيلة وهى تتطلب القيام بعدة إجراءات تتعلق بذلك وهى:

-الاهتمام بزيادة وعى المرأة الريفية المعيلة وزيادة إدراكها لجميع القضايا التى تواجهها أثناء مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية ويتطلب ذلك عقد عدة ندوات فى هذا الشأن.

-الاهتمام برفع مهارات المرأ' الريفية المعيلة فى مشروعات خدمة القرية.

2-حتى تتم عملية تجهيز المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى يجب الاهتمام ببعد الوعى والإدراك بالنسبة لقضايا الأسرة والمجتمع ، كما يجب الاهتمام بعملية التجهيز بالنسبة للتمكين الاقتصادى وذلك بإشراك المرأة الريفية المعيلة فى تنفيذ مشروعات القرية وتنفيذ المشروعات المولدة للدخل.

3-عند تجهيز المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاجتماعى فإنه يجب العمل على إدماج المرأة فى علاقات إجتماعية ، وبيان طرق وأساليب العمل مع المنظمات الريفية والتأكيد على مشاركة المرأة الريفية المعيلة فى مشروعات خدمة القرية.

4-لتجهيز المرأة الريفية المعيلة للتمكين الاقتصادى يجب العمل على تسهيل عملية إمتلاك المرأة الريفية المعيلة لمشروعات مولدة للدخل ومعرفتها بكيفية تسويق منتجاتها ، والحرص على أن يكون لديها فرصة لتوفير دخل مناسب يساعدها على ذلك من خلال توفير فرص عمل لها ولأبنائها

المراجع

إبراهيم ، أحمد حسن (1994) ، آثار سياسات الاقتصاد على سوق العمل والتشغيل فى مصر ، فى إستشراق بعض آثار الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، الجزء الثانى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة.

إبراهيم ، محمد سليمان ، وأحمددراز (2009) ، دراسة حالة تمكين المرأة الريفية إقتصاديا وإجتماعيا بقرية العصلوجى ، الشرقية المؤتمر 39 لقضايا السكان والتنمية ، الأزمة الاقتصادية العالمية ، معهد التخطيط القومى ، المركز الديموجرافى ، القاهرة.

الإمام ، محمد السيد (2017) ، المجتمع الريفى ، رؤية حول واقعه ومستقبله ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة.

الخولى ، هبة (2002) ، المرأة أيضا تعول ، نشرة غير دورية ، العدد الرابع ، جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية ، القاهرة.

السمالوطى ، إقبال الأمير (2003) ، النساء المعيلات للأسر : المشكلات والحلول ، مجلة القاهرة للخدمات الاجتماعية ، عدد 15 ، الجزء الأول ، مركز البحوث والتجربة والتوثيق ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة.

السيد ، مرفت مدنى عبد الوهاب (2016) ، أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة فى ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، عدد 94 (1).

العزبى ، محمد إبراهيم (1999) ، المشاركة الشعبية فى المجتمع المحلى ، فى: محمد نبيل جامع ، عبد الرحيم الحيدرى ، محمد العزبى ، إبراهيم رزق ، أحمد ملوخية ، وعلاء عبد القادر ، دراسات فى التنمية الريفية ، مركز الدراسات العلمية ، الإسكندرية.

العزبى ، محمد إبراهيم (2017) ، كيفية تصميم وتحديد حجم العينة فى الدراسات الاجتماعية ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.

حجازى ، أحمد مجدى وخليل عبد المقصود (2005) ، النساء المعيلات فى محافظة الفيوم ، دراسة إجتماعية ميدانية ، ط1 ، مطبعة العمرانية ، الجيزة.

حليم ، نادية (2001) ، الفقر والنساء المعيلات للأسر: الأبعاد وسبل المواجهة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر الثانوى الثالث ، البحوث الاجتماعية ، القاهرة.

راشد ، محمد جمال الدين ، عفت عبد الحميد أحمد ، مصطفى حمدى أحمد ، سها محمد على (2017) ، التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة المعيلة فى ريف محافظة أسيوط ، مجلة جامعة أسيوط للعلوم الاجتماعية ، عدد 48 (3).

ساري ، حلمى (2000) ، الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسرى على المرأة المعيلة والمجتمع المحلى ، المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية ، القاهرة.

سالم ، أمل مسعود محمود (2013) ، محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الفيوم.

صباح ، شرين صلاح محمد (2007) ، تقدير حاجات المرأة المعيلة بمحافظة القاهرة ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التخطيط الاجتماعى ، جامعة حلوان.

صلاح الدين ، عيد (2003) ، اليوم العالمى للمرأة ، حصاد عام2002 ، نساء مصريين بين الدستورية العليا والأمية ، القاهرة ، 2003/3/13.

عبد العال ، إيمان (2006) ، دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى تنمية المرأة الريفية المعيلة ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة أسيوط.

عبد اللطيف ، هبة أحمد (2004) ، دور المنظمات غير الحكومية فى دعم المرأة المعيلة ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم.

قنديل ، أمانى (2000) ، المجتمع المدنى فى مصر مطلع الألفية الجديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.

محمود ، منال طلعت (2004) ، آليات الجمعيات الأهلية فى دعم المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج.

محمد ، مروة السيد إسماعيل (2016) ، دراسة دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى دعم المرأة المعيلة ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.

معيله ، ضامن هابيل حمايه (2015) ، الدور الوالدى فى أسرة الأم المعيلة وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية للأبناء ، دراسة سيكومترية إكلينيكية ، رسالة ماجستير فى التربية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، قسم الإرشاد النفسى.

Nargan , Deepa, (2000) , Can any one Here Vice of the Poor, Oxford Univereity

Turner, Jonathan (1982) , The Structure of Sociological Theory , Third Edition, The Dorsey Press , Homewood ,111Inoise.

United Nation,(1997) , Arab Woman , Trends Statisties and Indicator Center of Arab Woman for Traning And Research, New York.

United Nations (1998) ,Report on The World Social Situation , Massach usetts, Blank Well Publishers.

A Study for Readiness of Breadwinner Rural Woman for Social and Econmical Empowerment at "Salamoun Alkomash" Village in Dakahlia Governorate

Mai M. Elemam

Faculty of Agriculture - Mansoura University

ABSTRACT

This Study aimed : preparing a scale of readiness for breadwinner rural woman for empowerment in general ,recognizing the difference between the readiness dimensions of rural women for social and economical empowerment ,determining the factors that determine the readiness for social and economical empowerment in the research community .The study was conducted in the village of Salamoun Alkomash, Dakahlia governorate, simple random sample of 240 breadwinner women was chosen as the study sample, a Questionnaire was used in collecting the data.The main results were:-The scale of readiness for the breadwinner women in general consists of three dimensions: awareness, skills, participation.-The percentage of the participation of the three dimensions in the readiness of breadwinner rural women for social empowerment was 0.63 ,0.22 ,0.15 respectively. The readiness of breadwinner rural women for economical empowerment was 0.22 ,0.19 ,0.59 respectively. The reliability and validity coefficient of the scale of breadwinner rural woman's readiness for social and economical empowerment was 0.78 ,0.88 and 0.82 , 0.90 respectively .Also there are statistically significant differences between the scale dimensions (except the skill dimension) between the readiness for social and economical empowerment.-Also there is a relationship between the following independent variables: social capital visits, membership of organizations inside and outside the village, degree of family cohesion, visiting relatives, degree of leadership, participation in the village service projects and the readiness of breadwinner rural women for social empowerment. -There is a relationship between the following independent variables: ownership of breadwinner rural women income-increasing projects, opportunities for marketing the projects, average monthly income , degree of women's access to training courses and benefiting from them, opportunities for women to find job for their children, educational level, and the readiness of rural breadwinner woman for economical empowerment.